منظمـة العمـل العربيـة

وزارة التكوين المهني والتشغيل

البنك الإسلامي للتنمية

التقرير الختامي
لورشة العمل القومية حول:
" تطوير سياسات التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء المستجدات التي يتطلبها "
(تونس ، 11 – 13 ديسمبر كانون اول 2012)

2012/12/16

أولاً : تقــديم

تعقد هذه الورشة في إطار التعاون المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة العمل العربية، وانطلاقا من أن عملية تنمية الموارد البشرية تساهم مساهمة بارزة في تعزيز مصالح الأفراد والمنشآت والاقتصاد والمجتمع . فإن جودة نظم هذه الموارد وفاعليتها تعد من المدخلات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث تزداد أهمية هذه النظم مع التحول التدريجي والمستمر نحو الاقتصاد المعرفي في كثير من المجتمعات .وذلك لأهمية الدور الكبير الذي يلعبه التدريب في تنمية المهارات البشرية فضلاً عن المساهمة الفاعلة التي يقدمها التدريب في مجال التشغيل والحد من البطالة والمواءمة مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية حيث أن تنمية المهارات البشرية ، تشكل الأداة الرئيسية للقدرة على المنافسة الدولية ، ولذلك فقد أولت منظمة العمل العربية اهتماماً بالغاً في هذا المجال من خلال تكثيف الجهود والأنشطة في هذا الميدان بهدف إيجاد الآليات والوسائل المناسبة لتحديث منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني حيث تأتي هذه الورشة لخدمة هذا الاتجاه .

ثانياً : الأهــداف

- تطوير وتحديث سياسات وتشريعات ومناهج وبرامج تنمية المهارات المهنية لمواجهة تحديات توفير فرص العمل .
- المساهمة في وضع الحلول للتصدى لمشكلة البطالة خاصة بين الشباب والمرأة والمتعلمين منهم على وجه الخصوص .
- الوقوف على دور الثورات والاحتجاجات الشعبية العربية والتغيرات السياسية في بعض الدول العربية في تعزيز منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني .
- رصد المتغيرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات في مجال تنمية الموارد البشرية ومحاولة وضع آليات لتوطين التقنيات المتطورة في الأقطار العربية .
- متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني .

ثالثاً : وقائع جلسة الأفتتاح

تـم افتتـاح أعمـال الورشـة عنـد السـاعة العاشـرة مـن صـباح يـوم الثلاثـاء الموافـق 2012/12/11 بكلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها نيابة عن معاليه الوزير المفوض السيد / محمد شريف داود – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل والتي جاء فيها :

1- لقد دأبت منظمة العمل العربية شأنها شأن المعنيين في الدول العربية للاهتمام في متابعة تطور التنمية البشرية وواقع التدريب والتعليم التقني والمهني حيث كان للمنظمة العديد من الأنشطة والفعاليات العربية التي تساعد على تلمس الجهود المطلوبة لتطوير منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني .

2- إذا كان التعليم العام رغم أنه ليس ضمن اهتمامات منظمة العمل العربية يعنينا لأنه يحتم متابعة محتوى هذا التعليم وخطط تطويره كونه ينعكس بصورة مباشرة على أسواق العمل عرضا وطلبا ، فإن للمنظمة علاقة مباشرة بالتعليم الفنى والتقنى والتطبيقى والتدريب المهنى. فهذا النوع من التعليم هو المقصود من نتائج القمتين الاقتصاديتين فى الكويت وشرم الشيخ 2009 – 2011 .

وفى هذا الإطار فقد استطاعت منظمة العمل العربية وبالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة إلى وضع الكثير من المقومات الأساسية للنهوض بمنظومة التدريب التقنى والمهنى، كان فى مقدمتها :

أ- استصدار قرار عن القمة الاقتصادية الأولى بإنشاء ثلاث مراكز تدريب عربية لتدريب المدربين.

ب- إصدار الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى.

جـ- عقد الاجتماع الأول للجمعية العربية للتدريب التقنى والمهنى.

د-عقد العديد من الندوات وورش العمل التى تعنى بقضايا التدريب والتعليم التقنى والمهنى.

3- جاء اختيار مواضيع هذه الورشة ليتصدى لمحاور عديدة يأتى فى مقدمتها :

أ- واقع منظومة التدريب والتعليم التقنى والمهنى فى الدول العربية.

ب- الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني.

جـ - الوقوف على مؤشرات تنمية الموارد البشرية فى مجال نظم التدريب والتعليم المهنى والتقنى للمساهمة فى التشغيل ورفع الإنتاجية.

د- الأنماط الجديدة فى العمل.

هـ - تطوير وتحديث سياسات وتشريعات وبرامج تنمية المهارات المهنية لمواجهة تحديات توفير فرص العمل.

و - رصد المتغيرات فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتنمية الموارد البشرية والعمل على وضع آليات لتوظيف التقنيات المتطورة فى الأقطار العربية.

ز- تبادل الخبرات والتجارب الرائدة بين المشاركين من خلال عروض للتجارب الناجحة للدول حول خططها وسياساتها الوطنية لدعم منظومة التدريب التقنى والمهنى.

ح - إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسات تدريبية، تستجيب لمتطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية العربية الجديدة، التى فرضتها التطورات والثورات الشعبية الأخيرة .

وفي ختام كلمته وجه التحية للمشاركين فى تنفيذ هذا النشاط بهذا المستوى الرفيع .. وأثنى على البنك الإسلامى للتنمية ، لمساهمته الإيجابية فى تغطية جزء كبير من الالتزامات المالية ، وأردف قائلاً بإسمي شخصيا وباسم منظمة العمل العربية اسمحوا لى أن أضمكم معنا لنحيى هذا التعاون المثمر من البنك الإسلامى للتنمية مقدرين لرئيسه الأستاذ الدكتـــور/ أحمد محمد على هذا الدعم وهذه المؤازرة لخدمة العمل العربى المشترك ودولنا العربية..

وأضاف مسك الختام أن نسجل بكل اعتزاز وتقدير لمعالى الوزير عبد الوهاب معطر شموله أعمال هذه الورشة برعايته الكريمة وحضوره الشخصى الذى عبر عن أصالة ثورة تونس العظيمة ورائدة الثورات العربية التى مازلنا نعيشها حتى اللحظة بتوفير كل مستلزمات نجاح أعمال هذه الورشة ومن خلاله نوجه التحية لجميع أركان وزارته الذين عملوا معنا وتابعوا كل التحضيرات اللازمة .

بعد ذلك تم الاستماع لكلمة معالي السيد / عبد الوهاب معطر وزير التكوين المهني والتشغيل جاء فيها :

لا يخفي عليكم ، وأنتم تتابعون تطورات أسواق العمل ببلدانكم ، ... وأن منطقتنا العربية تسجل أعلى نسب البطالة ، .. ليس فقط في محيطنا الإقليمي والمتوسطي ، .. بل أيضاً على المستوى الدولي .

وحرى بنا أن نتساءل كلنا عن أسباب انحشارنا في هذه الوضعية ، .. وهي في الحقيقة وضيعة مخجلة ، .. فوطننا العربي يختزن طاقات كبيرة وموارد طبيعية هامة وإمكانيات بشرية هائلة ، .. وبالمقابل لم تتمكن اقتصادياتنا من توفير مواطن العمل بما فيه الكفاية لشبابنا على الرغم من أن غالبية التركيبة الديمغرافية لدولنا هي من الشباب الذي من المفترض أن يكون مصدر قوة ونعمة ديمغرافية وعامل لتطور لبناء اقتصاديات قوية قادرة على الاستجابة لتطلعات هذا الموارد البشري الهام ...

ولقد استفدنا في تونس في الفترة الأخيرة من عديد الكفاءات والخبرات ، .. ونظمنا استشارات جهوية شاركت فيها جل الأطراف المعنية بقضية التشغيل ، .. وتوفقنا إلى تشخيص دقيق لوضعية البطالة بتونس ، .. فنسبة البطالة في تونس ، على غرار عدد من بلداننا العربية ، تبقي في مستويات مرتفعة ، بل أصبحت ظاهرة هيكلية .. ، باعتبار أنه منذ سنوات ونسبة البطالة هي برقمين ، وتصل إلى معدلات مفزعة بالنسبة لفئة أصحاب شهادات التعليم العالي ، في حدود 27% ، .. وتناهز ببعض جهات البلاد 51%،.. وتسجل نسبا كبيرة لفئة الإناث تصل حد 40%.

نعم أيها السادة إن لموضوع ملقاكم هذا أي تطوير سياسات التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء المستجدات التي يتطلبها أهمية لا يمكن إنكارها ودورا مهما في تحقيق إنسانية الانتقال من المدرسة إلى العمل .. لكنه وهذا ما أود التأكيد عليه . فإن هذا الموضوع ليس إلى الشجرة التي لا يجب أن تخفي علينا الغاية .. ولذلك فلا بد أن ننتبه حتى لا نسقط في الخطأ الذي قد تدفعنا إليه أطراف وبلدان ومنظمات دولية تتحرك في إطار التقسيم الدولي للعمل والتي تريد لبلداننا أن تبقي سوقاً لمنتجاتها ولكن أيضاً وخاصة سوق شغل لتصنيع تلكم المنتجات سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة .. ومن ثمة جاء التركيز المبالغ فيه على اعتبار أن أسباب البطالة تكمن في في عدم كفاءة شبابنا ..

إننا لا نقلل من أهمية إعداد الكفاءات وتخريج المهارات فهو أم ضرروي لكنني أحسب أنه في تونس وكذلك في العديد من بلداننا العربية لا يحل مشكلة البطالة أبدا .. لأن هذه الأخيرة لها أسباب أعمق وأبعد .. وكم كان بودي أن تكثر منظمة العمل العربية من اللقاءات لتقصي جذور البطالة في هذا البلد أو ذاك واقتراح الحلول المناسبة لكل وضع .

إن تشخيصنا لما شهده قطاع التكوين المهني في تونس طوال السنوات الأخيرة ، .. مكننا من تحديد الأسباب الفعلية وراء ترسيخ الصورة السلبية للتكوين المهني في نظر المجتمع .. وغياب التكامل والملائمة بين مخرجات التكوين المهني ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية ..

وتتمثل أبرز الأسباب في غياب رؤية شاملة وموحدة تحدد بوضوح مفهوم ودور التكوين المهني في علاقته بالتشغيل وبقية مكونات المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية ..

كما أن غياب منهجية عمل موحدة للإعلام والتوجيه المهني بين كل المتدخلين ساهمت في تكوين صورة سلبية ونمطية عن التكوين المهني لدى المجتمع .. في غياب ثقافة المهن والبعد القيمي للعمل ، وهو ما دفع إلى انزلاق التكوين المهني نحو منطق التمدرس على غرار ما هو معمول به في منظومة التربية والتعليم العالي ، .. والحال أن التكوين المهني يرمي بالأساس إلى إكساب المتكونين المهارات التقنية والمهنية اللازمة لممارسة حرفة أو مهنة تستوجب تأهيلاً يمكنه من الانخراط المباشر صلب سوق التشغيل أوللعمل لحسابه الخاص ، ..

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه منظمة العمل العربية ... حيث دأبت على الاضطلاع بدور الشريك الفعلي لمختلف الدول العربية بهدف توحيد المجهودات المبذولة للرقي بقطاع التشغيل بمختلف أبعاده ومكوناته .

ونحن نعول كثيراً على هذا الحس التشاركى الذي يجمعنا جميعاً والذي على أساسه تنطلق على بركة الله أشغال هذه الندوة .. آملين أن تتوج بصياغة توصيات ومقترحات عملية تدعم جهود كافة الحكومات والدول العربية في هذا المجال .

أجدد لكم شكري جميعاً متمنياً التوفيق والنجاح لأشغال هذه الندوة بما يحقق الرقي والتقدم لمجتمعاتنا العربية .

رابعاً : المشاركـــون

شارك في أعمال الورشة (65) مشاركاً يمثلون الجهات التالية :

- المتخصصون في الدول العربية في مجال عمل الورشة .
- عدد من ممثلي مؤسسات التدريب العربية .
- عدد من ممثلي المنظمات العربية والدولية ذات الصلة .
- معدي الأوراق من الخبراء العرب في مجال سياسات التدريب التقني والمهني .

خامساً : أوراق العمل والتجارب القطرية

أولاً : تم عرض ومناقشة أوراق العمل التالية :-

1- تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل لمعالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية . **(السيد / د . منصور عبد الله الميمان – عميد الكلية التقنية في جدة – المملكة العربية السعودية)**

2- نقاط القوى والضعف والفرص والتحديات في منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني . **(السيد / محمد صليحي – مدير الشئون الإدارية والموارد البشرية بالنيابة – وزارة التشغيل والتكوين المهي – المملكة المغربية)**

3- الأنماط الجديدة في العمل – عرض ومناقشة **(د . رضا قويعة – أستاذ الاقتصاد – جامعة المنار – الجمهورية التونسية) .**

4- أثر تطورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على تنمية الموارد البشرية – عرض ومناقشة . **(د . إبراهيم التومي – أستاذ في المدرسة العليا للعلوم والتقنيات – الجمهورية التونسية) .**

5- متطلبات سياسات التدريب والتعليم التقني والمهني في ظل الأوضاع الراهنة . **(السيد/ محمود عصمان رديدان - وزارة التكوين المهني والتشغيل – الجمهورية التونسية) .**

6- دور الإرشاد والتوجيه المهني في الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل. **(السيد/ لطفي جبيل – رئيس قسم التوجيه المهني والإرشاد مؤسسة التدريب المهني – المملكة الأردنية الهاشمية)**

7- الإستراتيجية العربية للتدريب التقني والمهني . **(السيد / أحمد مصطفي – الخبير العربي في مجال التنمية البشرية – المملكة الأردنية الهاشمية)**

8- التجارب القطرية :

- تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة .
- تجربة جمهورية مصر العربية .
- تجربة مملكة البحرين .

سادساً : لجنة الصياغة

تم تشكيل لجنة الصياغة من :

- السيد / أحمد مصطفى (الأردن) .
- السيد / لطفي جبيل (الأردن) .
- السيد / رضا قويعة (تونس) .
- السيد / محمود عصمان (تونس) .
- السيد / إبراهيم التومي (تونس) .
- السيد / منصور عبد الله (السعودية) .
- السيد / أدم الزبير (السودان) .
- السيد / محمود نجوم (فلسطين) .
- السيدة / مريم عاكوم (لبنان) .
- السيدة / صفاء عبد الكريم (مصر) .
- السيد/ محمد صليحي (المغرب) .

هذا ومثل المنظمة في اجتماعات اللجنة السيد / محمد شريف داود مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل ، وبعد المناقشات التي تمت خلال الجلسة الأخيرة تم اعتماد النتائج والتوصيات الواردة في سابعاً أدناه .

سابعاً : النتائج والتوصيات

على مستوى منظمة العمل العربية

1- إعداد / تبني وتطوير مؤشرات سوق العمل ومؤشرات التدريب والتعليم التقني والمهني، وحصر مصادر الحصول على البيانات اللازمة لحسابها.

2- تغذية شبكة معلومات سوق العمل بالمعلومات التفصيلية لتشمل أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية وربطها بمركز الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل المنشأة حديثاً بمنظمة العمل العربية لتساعد المخططين وصناع القرار والباحثين عن عمل في الدول العربية .

3- متابعة إنشاء مرصد عربي لمواكبة حركة تنقل القوى العاملة العربية بين دول الوطن العربي ، والهجرة إلى خارج الوطن العربي .

4- الاهتمام بتطوير التدريب والتعليم التقني والمهني لمواكبة التغيرات في الهياكل المهنية للقوى العاملة الناجمة من التطورات المهنية في أسواق العمل الوطنية والعربية، وإعداد المدربين الأكفاء لتغطية احتياجات الدول العربية.

5- العمل على تفعيل الهدف (10) للإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل بشأن توجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل كما ونوعا من خلال إقرار سياسات وبرامج تخص هذا الهدف ومن أبرزها:

أ- متابعة توسيع فرص التدريب وطاقاته ووضع أدلة تفصيلية له وتحسين توزيع ذلك حسب فرص التشغيل المحتملة وتركز الاحتياجات للتشغيل ، وتوافق هذا التطوير مع برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي .

ب- العمل على التوسع في عقود التدريب بغرض التشغيل مع المؤسسات الإنتاجية وتنظيم حوافز لذلك .

جـ - تكريس التشاور الثلاثي على مختلف المستويات حول الاحتياجات التدريبية وفرص الوفاء بها ، والمتابعة المنتظمة لمخرجات التدريب وتقويم برامج وسياسات التدريب بصفة دورية .

د – إستحداث وسائل تدريب تستجيب لحاجات خاصة مثل نشر التدريب من خلال المراكز التدريبية المتحركة ووضع مناهج خاصة لفئة الشباب ولتشغيل المرأة وتطوير التدريب في الحرف الريفية وتدريب الرياديين على إدارة الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر بما في ذلك التدريب على التشغيل الذاتي وكذلك تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة .

هـ - تطوير فرص التناوب بين العمل والتدريب والتعليم لخلق المزيد من الروابط بين عالم الشغل وجهود التدريب والتعليم وتحمل المؤسسات الإنتاجية المزيد من مسئوليات التدريب وتوسيع فرص التلمذة الصناعية وبرامج التمهين.

و- البحث عن مصادر تمويل التدريب من خلال مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية من خاصة وعامة ومشتركة والبرامج الخاصة بالتشغيل بمختلف أشكاله .

6- القيام بإجراءات المتابعة والتقييم لرصد مدى توجه منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني نحو متطلبات الإستراتيجية، ومدى ارتباطها بأهداف الإستراتيجية ومكوناتها المختلفة.

7- تحقيق الارتباط المستمر والمواءمة الفاعلة بين جانب العرض من القوى العاملة الذي تتضمنه وتولده منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، وبين جانب الطلب على القوى العاملة الذي تحدده خصائص سوق العمل، وذلك لدعم جهود التشغيل والالتحاق بسوق العمل على المستويين القطري والعربي.

8- وضع إطار شامل للمؤهلات والمعايير المهنية العربية يتضمن تصنيفاً وتوصيفاً لهذه المؤهلات في المستويات كافة، بهدف تسهيل معادلة المؤهلات والشهادات العربية، بما يساهم في تيسير انتقال العمالة العربية.

على مستوى الدول العربية

1- إنشاء ومواصلة تحديث نظام وطني لمعلومات تنمية الموارد البشرية بما فيها منظومة التدريب والتعليم التقني والمهني ومعلومات سوق العمل من منظور واقعي/ آني ومستقبلي، وتزويد الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والتدريب والتعليم التقني والمهني في منظمة العمل العربية بالبيانات التي تمكنها من حساب

مؤشرات أسواق العمل ومنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني في الدول العربية.

2- النهوض بالمنظومة العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني، بأهدافها ومكوناتها وعناصرها المختلفة، والسعي لتطويرها، ببعديها النظامي وغير النظامي.

3- اعتماد " الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني " ، التى أعدتها منظمة العمل العربية وتم اعتمادها من الأجهزة الدستورية لها ، والعمل على تبني التوجهات والمضامين التي اشتملت عليها ، على المستويات القطرية والعربية والدولية.

4- توفير البنية التحتية الأساسية لمنظومة التدريب والتعليم التقني والمهني، وتشمل الأبنية والتجهيزات والتمويل ، بالإضافة إلى الخبرات اللازمة للتطوير .

5- توفير مستلزمات عمل منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني من حيث الإجراءات والهياكل والهيئات المشرفة التي تمكنها من أن تصبح منظومة عصرية

6- العمل على اعتبار منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني جزءاً متكاملاً مع المنظومة التعليمية بكاملها .

7- التنسيق بين الجهات المزودة للتدريب والجهات المستفيدة من نواتجه للعمل على المدخلات والعمليات المختلفة لمنظومة التدريب والتعليم المهني والتقني ، تمهيداً للسير قدماً في تطوير المنظومة .

8- تشجيع أصحاب العمل للمشاركة في تطوير منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني والمساهمة في تمويلها للمساعدة في توفير فرص تجديد أداء المنظومة وتحسين نوعية مخرجاتها ومواءمتها .

9- تنويع مصادر التمويل التي يمكن استثمارها لتطوير منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني من النواحي الكمية والنوعية .

10- إنشاء شبكة وطنية للتوجيه والارشاد المهني وتوفير الأدوات والأطر البشرية وتطوير آليات التوجيه والارشاد.

وفي ختام أعمال الورشة وجه المشاركون شكرهم وتقديرهم لكل من:

1- معالي السيد عبد الوهاب معطر/ وزير التكوين المهني والتشغيل لرعايته الكريمة لأعمال الورشة والتسهيلات التي قدمتها وزارته الموقرة ممثلة بالسادة المشاركين من أركان الوزارة.

2- معالي السيد محمد أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد هذه الورشة الهامة وللإعداد الجيد والموضوعات المهمة التي تناولتها ولحسن اختيار السادة الخبراء ومعدي الأوراق وللدور الفعال الذي أداه ممثلا المنظمة السيد / محمد شريف والسيدة / رباب طلعت والسيد / محمد كشو مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل والعاملين في المركز مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى النتائج والتوصيات التي اعتمدتها الورشة والفرصة الكبيرة التي توفرت للحوار بين المشاركين .

3- معالي السيد أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية ، للمبادرة الطيبة في التعاون مع منظمة العمل العربية في إقامة هذا النشاط الحيوي الهام والذي يخدم الدول العربية كافة ويساهم في اعتماد استراتيجيات وخطط بناءة لتطوير منظومة التدريب التقني والمهني في الدول العربية .

******

محمد شريف
ط- / عبد المنعم